

هذا الجمع اي جمع مزدلفته الاحرام بالجمع فلا يجوز لغيب المجرم به ولا للجمع بالعموم واما  
 ما ذكره الجويني من ان الاحرام لا يشترط لجمع المزدلفه فلا يظهر له وجه لتصحيحه بان  
 هذا الجمع جمع شرك ولا يكون شركا الا باحرام الحج وتعيين الوقت بعينه عليه سواء  
 رقت ليلا او نهارا فتوقع ثم رقت لا يجوز والزمان وهو ليلة المزدلفه والمكان وهو  
 مزدلفه والوقت وهو وقت العشا واختلافه في اشتراطه قاله حافظ الدين السبكي  
 في شرح المنظومة خالف المشايخ على قوله اي حنيفه ومحمد بن ابي صالح في غير مزدلفه  
 فيسوية الشك فمنهم من اعترضه شرط الجواز المكافاة فقالوا بغيره ومنهم من قاله  
 لا يجزئ به وكان اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى فاعلمه لو ادعى المذهب في غير وقت  
 العشا بغيره بالعادة في وقتها ما دام الوقت قائما في الملتحق لوصولها بوجوبها  
 جاز المزدلفه جاز انتهى فعلى هذا ينبغي ان يفسر المكان بمزدلفه وما بعدهما وقبلها  
 اي عتبات ما زعمان اي المتقدمه بيا ثم ليلة البحر اي طلوع فجر والمكان  
 مزدلفه كلها حتى لوصل المصلين او احدهما قبل الوصول اليها اي المزدلفه بان  
 صلاحها في عرفة بعد الغروب او في الطريق ثم حين طلوع الفجر اي فجر يوم النحر  
 لم يجز اي ما داه من الصلوتين او ادواها قبل الوصول اليها والواجب عليهم  
 اعادتهما اذا وصل اليها اي مزدلفه ما لم يطلع الفجر في قوله اي حنيفه ويحمد وزفر  
 والنس وقال ابو يوسف حين يرد ولا يعيد لان صلاحها في وقتها المعهود بخلاف ما اذا  
 كان طلوع الفجر حنيف يجب عليه ان يصلها حين هو لغز ورقد اذ ركعت الصلاة  
 وخوف فوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق او منى وهذا لا خلاف فيه  
 الاعاده لم يعدهما حتى طلع الفجر اذت اي العشا اي الجواز سقط عنه التمسك بقائنا الى  
 انه ياتم لتكره الواجب لا نه يجب عليه تاخير المذهب والعشا الي مزدلفه كما صح به  
 البردوي وايه ما لبعض المشايخ واختاره المحقق ابن الهمام وذهب بعضهم  
 الي فرضية كالترتيب بين الفريض وعليه مشي اكثر الفرائض لكن الذي يظهر ان  
 الواجب فرض هنا هو الفرض العملي لا انه ثابت بالدليل القطعي وفي منك التماسي  
 قاله في غيبنا في ههنا ميثلة لا بد من موثقتها وهو انه لو تقدم العشا على المغرب  
 مزدلفه يصلي المغرب ثم يعيد العشا واطم بعد العشا حتى انقضى الصبح عاد العشا

هذا الجمع اي جمع مزدلفته الاحرام بالجمع فلا يجوز لغيب المجرم به ولا للجمع بالعموم واما ما ذكره الجويني من ان الاحرام لا يشترط لجمع المزدلفه فلا يظهر له وجه لتصحيحه بان هذا الجمع جمع شرك ولا يكون شركا الا باحرام الحج وتعيين الوقت بعينه عليه سواء رقت ليلا او نهارا فتوقع ثم رقت لا يجوز والزمان وهو ليلة المزدلفه والمكان وهو مزدلفه والوقت وهو وقت العشا واختلافه في اشتراطه قاله حافظ الدين السبكي في شرح المنظومة خالف المشايخ على قوله اي حنيفه ومحمد بن ابي صالح في غير مزدلفه فيسوية الشك فمنهم من اعترضه شرط الجواز المكافاة فقالوا بغيره ومنهم من قاله لا يجزئ به وكان اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى فاعلمه لو ادعى المذهب في غير وقت العشا بغيره بالعادة في وقتها ما دام الوقت قائما في الملتحق لوصولها بوجوبها جاز المزدلفه جاز انتهى فعلى هذا ينبغي ان يفسر المكان بمزدلفه وما بعدهما وقبلها اي عتبات ما زعمان اي المتقدمه بيا ثم ليلة البحر اي طلوع فجر والمكان مزدلفه كلها حتى لوصل المصلين او احدهما قبل الوصول اليها اي المزدلفه بان صلاحها في عرفة بعد الغروب او في الطريق ثم حين طلوع الفجر اي فجر يوم النحر لم يجز اي ما داه من الصلوتين او ادواها قبل الوصول اليها والواجب عليهم اعادتهما اذا وصل اليها اي مزدلفه ما لم يطلع الفجر في قوله اي حنيفه ويحمد وزفر والنس وقال ابو يوسف حين يرد ولا يعيد لان صلاحها في وقتها المعهود بخلاف ما اذا كان طلوع الفجر حنيف يجب عليه ان يصلها حين هو لغز ورقد اذ ركعت الصلاة وخوف فوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق او منى وهذا لا خلاف فيه الاعاده لم يعدهما حتى طلع الفجر اذت اي العشا اي الجواز سقط عنه التمسك بقائنا الى انه ياتم لتكره الواجب لا نه يجب عليه تاخير المذهب والعشا الي مزدلفه كما صح به البردوي وايه ما لبعض المشايخ واختاره المحقق ابن الهمام وذهب بعضهم الي فرضية كالترتيب بين الفريض وعليه مشي اكثر الفرائض لكن الذي يظهر ان الواجب فرض هنا هو الفرض العملي لا انه ثابت بالدليل القطعي وفي منك التماسي قاله في غيبنا في ههنا ميثلة لا بد من موثقتها وهو انه لو تقدم العشا على المغرب مزدلفه يصلي المغرب ثم يعيد العشا واطم بعد العشا حتى انقضى الصبح عاد العشا

بالعشا قبل ان يربطها بالعقال وهو الخيل الذي تربط به فان دخل وقت العشا اذت اي  
 وبعد فراعنه يعين فيصل الامام المذهب بما عتد في وقت العشا وينويه اي  
 المغرب اذت اي بقوله عليه السلام لمن قاله في وقت المغرب اما تفعل يارسول الله الصلاة  
 اما ما رك اي وقتها وراك شتم بعد فراعنه من المغرب لا يشغل شي بل يسهل العشا  
 بجائز ايضا ولا يعيد الاذات ولا الاقامة لها اي العشاء بل يكفي باذان واحد  
 واقامة واحدة وخالف زفر باذان واقامتين وهو اختيار الطحاوي وابن الهمام  
 قياسا على الجمع الا ان الحديث جاز برضى عنه انه صلى الله عليه وسلم صلاها باذان  
 واقامتين رواه مسلم والانه فرضان صلاهما في وقت واحد ينفي لكل واحد منهما  
 اعتبارا بالجمع الا انه وبالقضاء لا انه اقل ما يكفي به في القضاء ولنا حديث ابن عمر رضي  
 الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم اذن للمغرب جمع فاقام ثم صلى العشا بالاقامة الا ان  
 رواه مسلم والوقت بينه وبين الجمع الا ان العشا في وقتها والقوم حضور فلا  
 تفرد بالاقامة واما العصر في غير نومي فغيره فلا بد من الاعلام به ولا يتطوع  
 بينهما لان ذلك يحصل بعدم الموالاة وعدم الموالاة مطلق الجمع بل يصلي سنة المغرب  
 على القول بعدم سقوطها وسنة العشا والوتر بعد ذلك ولا يفصل بين شيء اخر  
 غير الصلاة مما يقطع نور الاذان كالاكل والشرب ونحوها فان تطوع اي مطلقا  
 او تفصلا بشي اخر اعاد الاقامة للعشا لا روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب  
 بمزدلفه ثم تعشى ثم افرد الاقامة للعشا دون الاذان خلافا لفرحيث يعيدها  
 جميعا وقيل تمام الاقامة في التطوع والاذان في التعشى والتقييد بالتطوع لا يجوز  
 عما اوشغل بها شي حيث لا يعيب الاذان اتفاقا كما صح به في شرح الدرر والمخاض  
 سنة مؤكدة في هذا الجمع اتفاقا وليست بشرط بخلاف جمع غيره فلو صلاهما اي  
 المغرب والعشا وحده جاز اي بخلافه ولكن الافضل اداها بجاءع والسنة  
 اداها مع الامام كما في الحاروي وهذا هو المشهور في المذهب وعليه العمل في المطب

هذا